

مجاورة الحد في استعمال العقل
في فهم السنة في فكر المستشرقين
جولد زيهر وشاخت ومن أيدهما من المستغربين

أ.د. حسن عزوزي

رئيس وحدة مناهج البحث في القرآن والسنن

كلية الشريعة - جامعة القرويين - فاس

المغرب

azzouzihasan@hotmail.com

مقدمة

لقد نقد المستشرقون أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وفق ما يعرفون من أصول النقد العام لأخبار الناس العاديين، ذلك لأنهم ينظرون إلى الرسول عليه السلام كرجل عادي لم يتصل بوحى ولم يطلعه الله على غيبات ولم يميزه عن بني الإنسان، فإذا روي عنه حديث ينسب عن معجزة علمية لم تكن معروفة في عصره قالوا: إن هذا موضوع لأنه لا يتفق مع علوم الناس ومعارفهم في عصره، وإذا روي لهم حديث عليه صبغة التشريع القانوني قالوا: إن هذا موضوع لأنه يمثل الفقه الإسلامي بعد نزوحه، ولا يمثل في سذاجته وبساطته في عصر النبي عليه السلام وصحابته، وإذا رويت لهم بشارة من الرسول أو إخبار عن أمر يقع للمسلمين في المستقبل قالوا: إن ظروف النبي عليه السلام لم تكن تسمح له أن يقول هذا القول.

أما أتباع المستشرقين وتلامذتهم من المستغربين الذين تتلمذوا عليهم أو تأثروا بترائهم فمن المؤسف أنهم انساقوا معهم في نفس الاتجاه، بل بالغوا أحياناً في تحكيم العقل ومجاوزة الحد في استعماله أكثر من سادتهم المستشرقين كما أن منهم من كان أكثر إسفافاً ووقاحة في الطعن في السنة النبوية والنعي على علماء الحديث بالتقصير في الفهم والاقتصار على نقد الإسناد دون المتن غير مستمسكين من الحجج إلا بما أتى به المستشرقون.

لقد أخذ المستشرقون ومن ألف لفهم من المستغربين يضربون على وتر تحكيم العقل في نقد الأحاديث، ولا ندري أي عقل يريدون أن يحكموه ويعطوه من السلطة أكثر مما أعطاه علماءنا في قواعدهم الدقيقة؟ ليس عندنا عقل واحد نقيس به الأمور، بل العقول متفاوتة والمقاييس مختلفة والمواهب متباينة، ففتح الباب لمثل هؤلاء في نقد المتن بناء على حكم العقل الذي لا نعرف له ضابطاً والسير في ذلك بخطى واسعة على حسب عقل الناقد وهواه أو اشتباهه الناشئ في الغالب عن قلة إطلاع أو قصر نظر أو غفلة عن حقائق أخرى، يؤدي إلى فوضى لا يعلم إلا الله منتهاها، وإلى أن تكون السنة الصحيحة غير مستقرة البنيان ولا ثابتة الدعائم، ففلان ينفي هذا الحديث، والآخر يشكك فيه والثالث يتوقف فيه، كل ذلك لأن عقولهم كانت مختلفة في الحكم والرأي وعمق الفهم، فكيف يجوز هذا؟

وسنقف في المباحث اللاحقة عند الأخطاء الفظيعة التي وقع فيها هؤلاء وأولئك من المستشرقين والمستغربين حين كذبوا ما لا مجال لتكذيبه وحكموا بوضع واختلاق ما قامت الأدلة والشواهد وقواعد علم الحديث على صحته وعرضوا علينا عبقرياتهم في التنبيه - بفضل عقولهم - لغفلة العلماء الذين سبقوهم إلى وضع القواعد العلمية المناسبة لنقد الحديث.

مقدمة في طبيعة مناهج المستشرقين جولدزيهير وشاخ

ومن أيدهما من المستغربين في دراسة السنة النبوية

عند التأمل ملياً في طرق ومناهج المستشرقين في دراسة السنة النبوية يتبين أن المنهج العام لدى القوم في دراسة الحديث النبوي يكاد يكون غير علمي ومفصولاً عن سياق الموضوعية والحياد المطلوبين في كل بحث، وبالتالي في كل منهج علمي، لقد بات من المتفق عليه لدى العلماء والباحثين المسلمين أن كل ما تعلق بالسنة في دراسات

المستشرقين ومن لف لفهم من المنتسبين إلى الإسلام لا يمكن الاعتداد به ألبتة، لأنه لا محالة محطم للمُسلّمات التي يجزم بها المسلمون ومشكك في البدهيات التي يؤمنون بها، وقد أصبح في حكم اليقين أن المستشرق عندما يتأهب لدراسة الحديث النبوي يضع نفسه أمام كم هائل من الأحاديث كلها موضوعة ومختلقة، وبالتالي تأتي كل أبحاثه وجميع دراساته قد استوت على أساس غير صحيح ما دام يمارس منهج الشك والنفي على كل مواد الدراسة.

وبعد النظر ملياً فيما أنتجه المستشرقون حول السنة النبوية تبين أن رجلاً يعد واحداً من كبار المستشرقين إنتاجاً وإطلاعا على التراث الإسلامي كان سباقاً إلى إنجاز أوسع كتاب حول السنة النبوية، إنه المستشرق المجري انياس جولدزيهر^١ Ignace Goldziher في كتابه: "دراسات محمدية" الذي لم يترجم بعد إلى العربية لكن تتوفر على ترجمة فرنسية له، ويعد الكتاب دستور المستشرقين في معرفة ونقد الحديث النبوي حتى أضحي الكتاب أبرز المصادر التي لا يستغني عنها الباحثون الغربيون في ميدان الحديثيات، فهو عبارة عن دراسة نقدية تحليلية للحديث النبوي من مختلف الجوانب.

ومن أسباب شهرة الكتاب وتسهم صاحبه لجد أثيل في معاقل الاستشراق نرى -معشر الباحثين المسلمين- أنه لا يستحقه إحاطة جولدزيهر منذ أكثر من قرن من الزمن بمصادر البحث الحديثي المتنوعة معتمداً على كثير مما كان لا يزال مخطوطاً في عهده، ويمكن للمطلع على هوامش الكتاب أن يتبين مقدار اطلاع الرجل على الثقافة الحديثية في مصادرها الأصيلة لكن ذلك لم يمنع من أن يوجه فهمه وتحليله للمعطيات الواردة في تلك المصادر الوجهة التي يريد تحقيقها وهي تشويه الحقائق والتحاميل المغرض والتعسف في استعمال العقل في فهم قضايا السنة. ووقع الاختيار أيضاً على جوزيف شاخت^(٢) الذي يمكن عدّه ثاني اثنين من المستشرقين الذين تخصصوا في دراسة الحديث النبوي بعد جولدزيهر وذلك انطلاقاً من اهتمامه بالفقه الإسلامي وتاريخه من جهة وتأثره بنظريات سلفه جولدزيهر في كتابه "دراسات محمدية" من جهة أخرى.

١ - ولد إينياس جولدزيهر ١٨٥٠-١٩٢١ بالجر (هنغاريا) من أسرة يهودية، حصل على الدكتوراه وعمره عشرون سنة وهو ما أهله للتدريس بجامعة بودابست وبرلين ولندن لكنه فضل القيام برحلات علمية طويلة إلى القاهرة وسوريا وفلسطين عاد منها محملاً بمخطوطات وكتب إسلامية نادرة مكنته من الاعتكاف على النصوص ودراستها وتحليلها، وقد بلغت مجموعة أبحاثه كما بينها فهرست مؤلفاته ٥٩٢ بحثاً، وكان الرجل يتقن أربع عشرة لغة، من أبرز مؤلفاته: العقيدة والشرعة في الإسلام، مذاهب التفسير الإسلامي، الظاهرية: مذهبهم وتاريخهم. ودراسات محمدية، ولا تزال معظم كتبه عمدة المستشرقين المعاصرين، ترجمته في: عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين ١١٩-١٢٦، نجيب العقيلي: المستشرقون (٣/٤٠-٤٢).

L. Massignon ; préface à la bibliographie de Ignaz Goldziher par Bernard Heller – Paris 1977.

٢ جوزيف شاخت Joseph Schacht (١٩٠٢-١٩٦٩) ولد بألمانيا ودرس بجامعة برنسلو وليبتزج، ودرس بجامعة فرايبوخ ولايدن وغيرهما، ارتحل إلى دول الشرق الأوسط بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٩ ودرس بجامعة القاهرة إلى حدود سنة ١٩٣٩ وكذا بجامعة الجزائر عام ١٩٥٢. كان الفقه الإسلامي هو الحقل الدراسي الأول الذي أغرم بدراسته، نشر كتب علماء الحنفية في الحيل الشرعية وألف كتباً أهمها (أصول الفقه المحمدي ١٩٥٠) و (مدخل إلى الفقه الإسلامي ١٩٦٤)، وعين عضواً بالجمع العربي بدمشق عام ١٩٥٤ وبكثير من المجمع العلمية الأوروبية. ترجمته في موسوعة المستشرقين ص ٢٥٢-٢٥٥ والمستشرقين ٤٦٩/٢-٤٧١.

أما من فئة المستغربين فقد وقفنا وقفات مع أبرز الذين خاضوا في بحث قضايا السنة النبوية ومعطياتها ممن نقدوا السنة النبوية بمنهج عقلاني متطرف، وتم اختيار ثلة منهم ممن تأثروا بأفكار وآراء جولدزيهر على وجه الخصوص، وقد جاءت كتاباتهم ودراساتهم في بحث قضايا السنة النبوية أخطر بكثير من آراء المستشرقين، إذ هي أبلغ في الوقاحة وأدعى إلى التصديق والتأثير في القراء المسلمين لأنها صادرة من باحثين ينتسبون إلى الإسلام.

ويوهمون بأنهم أوتوا من العلم الشرعي والتكوين العلمي والإلمام بالحديث والفقه واللغة ما يمكنهم من فهم السنة على وجه الصحة، بينما واقع كتاباتهم يدل على أنهم لم يشربوا روح السنة ولم ينفذوا إلى حقائقها وليس لهم من الرسوخ في العلم من جهة ولا من التجرد للحق من جهة أخرى ما يعصمهم من الزيغ والانحراف في الفهم وسوء التأويل.

وهكذا وقفنا عند ثلاثة من هؤلاء أحدهم هو أحمد أمين وقد ضمن أفكاره في "فجر الإسلام" الذي ألفه سبع سنوات فقط (١٩٢٨م) بعد موت جولدزيهر، والثاني هو محمود أبو رية مع كتابه "أضواء على السنة المحمدية" الذي أخرجته عام ١٩٥٩ والثالث هو المستشار سعيد العشماوي مع كتابه "حقيقة الحجاب وحجية الحديث" الذي نشره عام ١٩٩٠.

المنهج الافتراضي:

لاشك أن من أبرز الفرضيات التي نالت قبولاً واستحساناً بين المستشرقين المهتمين بالمرحلة التأسيسية للإسلام أن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم تنتمي في مجملها إلى مدة زمنية متأخرة بكثير عن تلك المدة الزمنية التي تسبب إليها تلك الأحاديث، وهذا الافتراض يزعم أن مجموع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم هي عموماً نتاج تزييف ديني واسع النطاق.

وقد وجدت نزعة الافتراض في فهم الأحاديث والشك في صحتها صياغتها القوية في كتابات جولدزيهر وشااخت، فكانت حجة المستشرق الأول الرئيسة أن الأحاديث تعكس المواقف ووجهات النظر السائدة في القرنين الثاني والثالث ولا تعكس إلا قليلاً ما يتعلق بالقرن الأول، وقد استفاد شااخت من نظرية جولدزيهر وقام بدراسة معمقة لوظيفة الأحاديث في تطور الشريعة الإسلامية وزعم أن رد الأحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ظهر متأخراً جداً في الإسلام أي إن عدداً كبيراً من أحاديث الأحكام عن النبي عليه السلام قد بدأ العمل بها بعد حوالي سنة ١٥٠هـ.

لقد كانت نزعة الشك والافتراض عند شااخت أكثر شدة منها عند جولدزيهر وهو ما لخصه في قوله: "يجب ألا يؤخذ كل حديث من أحاديث الأحكام عن النبي صلى الله عليه وسلم على أنه رواية صحيحة تصح عن زمنه أو زمن صحابته حتى يثبت العكس ولو كان الحديث غير مشتهر، بل يؤخذ على أنه صياغة لحكم شرعي مختلفة صيغت في وقت لاحق".

بعد أربعة عشر عاما من ظهور كتاب "أصول الفقه المحمدي" عام ١٩٥٠ خرج شاخت في كتاب جديد بنظرية أكثر تطرفا لخصها في قوله: "إنه لمن العسير أن يعد أي من هذه الأحاديث صحيحاً فيما يتعلق بمسائل التشريع الديني..."^١

ولذلك استخدم شاخت قاعدة "السكوت عن الحديث في موطن الاحتجاج دليل على عدم وجوده" كثيراً لينكر وجود كثير من الأحاديث النبوية خلال العهود الأولى من الإسلام، وهو ما عبر عنه في سياق آخر من كلامه حيث قال: "إن أفضل سبيل لإثبات عدم وجود حديث ما في وقت من الأوقات يكون بإثبات أن ذلك الحديث لم يستخدم دليلاً شرعياً في حجاج ما، في الوقت الذي يكون الاستدلال به فيه أمراً لازماً إذ لو كان الحديث موجوداً لكانت الإشارة إليه أمراً ضرورياً... ويمكننا أن نفترض بكل ثقة (يلاحظ استعمال لفظة افتراض) أن أحاديث الأحكام التي نحن بصددنا قد استشهد بها على أنها حجج من قبل أولئك الذين عقدوا العزم على تأييد أحكامهم ما إن وضعت تلك الأحاديث قبل التداول"^٢.

إن هذا المنهج الافتراضي الذي سلكه شاخت لا يمكن قبوله أو الركون إليه إلا إذا سلمنا جدلاً بصحة الافتراضات الآتية:

- ١- كلما ذكرت الأحكام الشرعية في القرنين الأول والثاني ذكرت معها ادلتها المؤيدة ولا سيما الأحاديث.
- ٢- إن الأحاديث المعروفة لفتية ما أو محدث ما ينبغي أن تعرف بالضرورة عند كل فقهاء عصره ومحدثيه.
- ٣- إن كل الأحاديث المتداولة خلال مدة زمنية معينة ينبغي أن تكون منتشرة ومعروفة على نطاق واسع ومحفوظة بحيث إذا لم تتمكن من العثور على حديث ما ضمن أحاديث عالم معروف فإن ذلك يعني عدم وجوده في عصره^٣.

إن هذه الافتراضات لا تتفق والحقائق المعروفة والوقائع والحجج التاريخية، وشاخت نفسه يعلم كيف أن المصنفات الفقهية الأولى كان الباعث وراء تأليفها هو الرغبة في تدوين الأحكام الفقهية داخل المذهب، لذلك كان غالباً ما يكتفى بتدوين تلك الأحكام دون الحاجة إلى تدوين الأحاديث النبوية المؤيدة لها، ويشهد لهذا أن كثيراً من الأحكام الفقهية المستنبطة من القرآن كانت قد دونت ضمن تلك المصنفات دون أي إشارة إلى الآيات القرآنية ذات الصلة، ولا داعي للتدليل على أن أصحاب تلك المصنفات كانوا على علم بالأحاديث النبوية والآيات القرآنية المستنبط منها.

وسنكتفي هنا بإيراد مثال مفند لقاعدة شاخت ومبين لعكس افتراضاته وكيف أن العالم يكون على بينة من الأحاديث النبوية ولا يذكرها في معرض جرده للأحكام الفقهية.

١ سوف يشار إليه بعنوان: مدخل إلى الفقه الإسلامي : J. Schacht Introduction au Droit Musulman p. 34

٢ أصول الفقه المحمدي ص ١٤٠، ويراجع كتاب: دراسات في الحديث النبوي للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ٤٤٧ .

٣- توثيق الأحاديث النبوية لظفر أسحاق الأنصاري.

ففي الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي يمكن العثور على كثير من الأحاديث المؤيدة لأحكام مذهب الشيباني الفقهية لكنها لا توجد في الموطأ برواية الشيباني^(١)، إن كتاب مواقيت الصلاة في موطأ مالك برواية الليثي يتضمن ثلاثين حديثاً لم يذكر منها في الموطأ برواية الشيباني إلا ثلاثة فقط، ولدى مقارنة باب "الدعاء في الصلاة" الوارد في موطأ مالك برواية الليثي بنظيره في الموطأ برواية الشيباني يتبين أن عدة أحاديث في موطأ مالك لا توجد في الموطأ برواية الشيباني، وإن الأحاديث الموجودة في باب "من لا تجب عليه زكاة الفطر" وباب "مكيه زكاة الفطر" من موطأ مالك برواية الليثي لا توجد في الموطأ برواية الشيباني.

وهكذا فإن عدم ورود كثير من أحاديث مالك رحمه الله في الموطأ برواية الشيباني لا يثبت أن الشيباني لم يكن على دراية بها، خاصة وأن البعض منها ورد ذكره في كتاب الآثار للشيباني الذي طالما رجع إليه شاخت وقارنه بكتاب الآثار لأبي يوسف^(٢).

وأن افتراض شاخت يمكن إسقاطه وتفنيد بمجرد وضع احتمالات معقولة وواقعية تعزز وجود الأحاديث النبوية وانتشارها ومعرفة الناس بها دون أن تكون بالضرورة محررة ومدونة في جميع الكتب، فالمصنف مثلاً قد يكون سمع الحديث وبلغه لكنه نسبه، لقد فقد الشافعي مثلاً عدة كتب من كتبه وكان لازماً عليه الإتيان بالأحاديث التي لا يزال يذكر أنها متيقن من صحتها عند بعض العلماء^(٣) ويذكر -أي الشافعي- في سياق آخر من كتابه الأم أنه أفرغ فيه ما كان ضرورياً وكافياً دون محاولة تدوين كل ما كان يعرفه^(٤)، وفضلاً عن كل هذا فالمصنف قد يكون سمع الحديث لكن لم يره صحيحاً.

إن تجاهل مثل هذه الاعتبارات التي تثبت عدم إمكان العثور على كل الأحاديث النبوية المتداولة في المصنفات بالرغم من وجودها ومعرفة العلماء بها يجعل من قاعدة شاخت افتراضاً متهافتاً لا يصمد أمام قواعد البحث العلمي الحصيفة.

المبالغة في إثارة الشكوك حول الأحاديث الصحيحة بدعوى تعارضها مع صريح المعقول:

اتباع منهج الشك والمبالغة في إثارة الشكوك حول الروايات الصحيحة المرتبطة بعلوم السنة أمر دأب عليه معظم المستشرقين الذين اعتمدوا في ذلك على عملية التركيز على الأحاديث الثابتة التي تخدم أغراضاً ومقاصد لا توافق أهواءهم وغاياتهم، لذلك فهم يقومون بالانتقاء المغرض بطريقة هادفة إلى ما يصبون إليه من نتائج عكسية، كما أن عدم ثقتهم في صحة معظم الأحاديث دفعهم إلى الشك في أمانة نقله وسلامة روايته إضافة إلى اتهام كل الأطراف وإن تعلق الأمر بالعلماء الأتقياء بوضع الأحاديث واختلاقها لأهداف سياسية مذهبية.

١ - انظر على وجه الخصوص الأحاديث رقم : ١-٣-٥-٦-٧-٩.

٢ - وقفنا عند هذه المقارنة لأن شاخت قضى وقتاً غير قليل في دراسة الأحاديث الفقهية من خلال دراسته للموطأ بالروايتين

المذكورتين (انظر: دراسات في الحديث النبوي للاعظمي ص ٤٣٩).

٣ - الرسالة للشافعي، ص ٤٣١.

٤ - الأم للشافعي، ٤/١٧٧.

ويدخل ضمن منهج الشك المتبع المبالغة في إثارة الشكوك حول الأحاديث الصحيحة بدعوى تعارضها مع العقل وغالوا في ذلك مثل ما غالت المعتزلة قديما في رد بعض ما تستبعده عقولهم من صحاح الأحاديث مثل رد الأحاديث التي تحدثت عن سؤال الملكين في القبر وموقفهم من أحاديث الميزان والصراف ورؤية الله تعالى في الجنة وغير ذلك^(١).

وقد ذكر الإمام الشاطبي في كتابه الاعتصام أن "من خصال أهل الانحراف ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم وبدعوى أنها مخالفة للمعقول وغير جارية على مقتضى الدليل فوجب ردها"^(٢).

ويبدو أن المستشرقين في مسلكتهم القاضي بإثارة الشكوك حول الأحاديث الصحيحة المنافية في اعتقادهم لصريح المعقول قد تأثروا بالمنهج الاعتزالي وإن لم يكونوا يشيرون إليه، أما من لف لفهم من المستغربين أمثال أحمد أمين، ومحمود أبو رية والمستشار العشماوي فمن الثابت أن حظهم من التأثير بالمنهج الاعتزالي ليس ضئيلاً.

إن معظم المستشرقين يصرون على التركيز على الخلافات المتعلقة بالقضايا الفقهية في مجال العبادات والمعاملات وخاصة عندما يتم التعرض لظهور مدرستي الحديث والرأي، ويبالغ جولدزيهير في استعمال عقله من أجل فهم ملايسات وظروف ظهور الاختلافات الفقهية ومبررات كل فريق في دعم موقفه، فيطرح بهذا الصدد عدة تأويلات وتفسيرات فيها كثير من التعسف ومجازة الحد في الشك والنفي، فهو يرى أن كثيراً من الأحاديث النبوية إنما تفهم من خلال مضمونها على أنها عبارة عن انعكاس فعلي للتطور الإسلامي السياسي والاجتماعي والفقهي، وبالتالي فإن هذه الأحاديث موضوعة لمواكبة هذا التطور الذي حصل في جميع مناحي الحياة الإسلامية، ومن ذلك شكه في الحديث النبوي "اختلاف أمتي رحمة"^(٣) حيث ذهب إلى أنه من اختلاق الفقهاء ما دام أنه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم لم تكن هناك اختلافات تذكر، لكن عندما ظهرت الاختلافات بقوة ناسب أن يكون الحديث قد وضع ونسب إلى الرسول عليه السلام، فالرجل يرى أنه عبارة عن تبرير واضح للخلافات المتعلقة بالقضايا الفقهية، وهذا كلام مردود عليه إذ الفقهاء واعون جميعاً بأن اختلافهم إنما هو في الأحكام المسنبطة من النصوص القرآنية والنبوية وهو أمر راجع إلى اختلافهم في فهم النصوص وتطبيقها واختلافهم في كيفية توظيف القواعد والأصول التي تستنبط عن طريقها هذه الأحكام.

إن منهج إثارة الشكوك حول الأحاديث الصحيحة بدعوى تعارضها مع العقل هو المنهج الذي أراد المستشار العشماوي أن يطبقه على صحيح البخاري إمعاناً منه في نفس الثقة وإثارة الشك حول صحة ثاني كتاب بعد كتاب الله تعالى، فيقول مثلاً: "ومن الأحاديث الثابتة في صحيح البخاري المعتبر أنه أصح كتب الحديث وتتناهى مع العقل وتتجافى مع المنطق أحاديث كثيرة نذكر منها ثلاثة: أولها حديث أبي هريرة: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم

١- تفصيل ذلك في تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة في مواطن متفرقة ويراجع كتاب: كيف نتعامل مع السنة، للدكتور يوسف

القرضاوي ص ١٧٤ .

٢- الاعتصام ٢٣/١ .

٣ أسنده البيهقي في مدخله وكذا الديلمي في مسند الفردوس ، كلاهما من حديث ابن عباس مرفوعاً ، وقال العلامة المناوي في تحريجه في كتابه فيض القدير (١/٢٢٢): ليس بمعروف عند المحدثين " وقال الحافظ العراقي: سنده ضعيف.

فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء" (١) ثم يعلق على الحديث فيقول: "وهو حديث واضح المخالفة للعقل والمجانبة للذوق ولو قُوم طبقاً لهذه المعايير لتعين تجاوزه أو على الأقل لعد متوافقاً مع ظروف عصره فحسب" (٢).

إن تركيز المستشار العشماوي على هذا الحديث يظهر منه تأثره الواضح بالمعتزلة وغيرهم من العقلانيين القدامى الذين ردوا الحديث لأنه بزعمهم يتنافى مع العقل الراجح ويتجافى مع المنطق السليم، وكأنه لا عقل ولا منطق إلا ما مالت إليه الأهواء، وحديث الذباب من الأحاديث التي وقف عندها العلماء قديماً ليدفعوا عنه تأويلات الجاهلين الذين ليس في قناعاتهم سوى كون الذباب حاملاً للجراثيم والميكروبات، ولا يعقل أن يحمل في أحد جناحيه شيئاً من الشفاء أو الدواء.

ولقد أبدع الحافظ ابن حجر في جمع نقول متنوعة عن بعض العلماء الذين بينوا عوار المنهج التشكيكي في مثل هذه الأحاديث، من ذلك ما نقله عن الإمام الخطابي (ت ٣٨٨هـ) الذي قال: "تكلم عن هذا الحديث من لا خلاق له، فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحي الذباب، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء؟ وما ألجأه إلى ذلك؟ قال (أي الخطابي): وهذا سؤال جاهل أو متجاهل، فإن كثيراً من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة وقد ألف بينها وقهرها على الاجتماع وجعل منها قوى الحيوان، وأن الذي ألهم النملة اتخاذ البيت العجيب الصنعة لتعسل فيه وألهم النملة أن تدخر قوتها أوان حاجتها وأن تكسر الحبة نفسها نصفين لئلا تستنبت لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحاً وتؤخر آخر" (٣).

وفي العصر الحديث أكد المتخصصون أن الذبابة تحتوي على أجسام مضادة للجراثيم التي تحملها من الأماكن القذرة التي تمر عليها، ويستنتج من مجموع الأبحاث والمراجع البكتريولوجية أن الذبابة إذا وقعت على الأكل فإنها ستلمسه بأرجلها الحاملة للميكروبات المرضية أو إذا تبرزت على الغذاء فإنه سيلوثه، أما الفطريات التي تفرز المواد (المضادة للحوية Antibiotiques) والتي تقتل الجراثيم المرضية -الموجودة على أرجل الذبابة أو في برازها- فتوجد على بطن الذبابة ولا تنطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات إلا بعد أن يلمسها السائل الذي يزيد الضغط الداخلي لسائل الخلية (٤)، وهكذا يتبين أن التوجيه النبوي بغمس الذباب في الإناء الذي وقع فيه إنما هو لإفساد مفعول الجراثيم التي ترسبت في الإناء.

منهج نفي الروايات:

أسرف كل من جولدزهر وشاخت في استخدام هذا المنهج، حيث أكثرا من استخدام عبارات (مما يدعو إلى الشك) (لو صدقنا الحديث) (إذا أمكن قبول الرواية) و (الرواية موضوعة) وغير ذلك من العبارات التي يفهم منها

١ - حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٩٢ والحديث رواه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحلكم وكذا في كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء.

٢ - حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٩٣.

٣ - فتح الباري، ١٠/١٩٧.

٤ - بحث للدكتورين محمود كمال وعبد المنعم حسين، مجلة الأزهر عدد رجب ١٣٧٩، مجلد ٣٠ ص ٥٧٨-٥٨٠.

النزوع نحو نفي الروايات الحديثية^(١)، وفي إطار هذا المنهج شككا في روايات أبي هريرة وكعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهم.

ومن خلال دراسة جولدزيهر لجهود بعض علماء الجرح والتعديل في التمييز بين الصحيح والسقيم من الأحاديث ادعى أن المسلمين وضعوا أحاديث قاسية في مواجهة واضعي الأحاديث المختلفة، وهي الأحاديث التي يفهم من صياغتها أنها تهدد الوضعيين والمدلسين بعذاب النار وغير ذلك من الوعيد القاسي، ومثال ذلك اختراع المسلمين في مرحلة متأخرة الحديث القائل: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"^(٢)، وقد روي هذا الحديث بألفاظ وصيغ مختلفة، ويزعم جولدزيهر أن هذا الحديث لم يكن معروفاً زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ما دام قد روي بألفاظ مختلفة وطرق شتى^٣

ونفس الزعم ذهب إليه محمود أبو رية عندما تأثر بفكرة جولدزيهر فذهب إلى أن الحديث موضوع وأكد أنه ليس متواتراً كما يذهب إلى ذلك جميع العلماء المسلمين وانتهى إلى نتيجة مفادها أن بعض الناس كذبوا على النبي صلى الله عليه وسلم قبل وفاته مورداً بذلك الشواهد التي تدعم دعواه^٤.

أما أحمد أمين فرأى رأياً آخر وفهم سياق الحديث وسبب وروده بطريقة أخرى، حيث ذهب إلى أن "هناك من استباحوا لأنفسهم وضع الحديث ونسبته كذباً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ويبدو أن هذا الوضع كان في آخر حياة الرسول عليه السلام، فحديث: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" يغلب الظن على أنه قيل لحادثة حدثت زور فيها على رسول الله، وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم كان الكذب عليه أسهل وتحقيق الخبر عنه أصعب"

وقد علق الشيخ أحمد شاکر على فرية جولدزيهر عندما نص عليها في مادة "حديث" من دائرة المعارف الإسلامية في طبعها الأولى قائلاً: "إنما أفرد كاتب المقال هذا النوع لأنه لا يريد أن يسلم بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وأنه يوحى إليه من عند الله، فهو لذلك يعتبر أن كل حديث من هذا النوع مكذوب لأن صحته معناها صحة نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه أخبر عن شيء قبل وقوعه".

التوسع والغلو في التأويل وعدم القدرة على فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملايساتها ومقاصدها:

يخيل للمتابع والفاحص لما سطره بعض المتأثرين بالمناهج الاستشراقية في فهم السنة النبوية أنه لكثرة ما يفسحون المجال واسعا لعقولهم لكي تحكم على الأحاديث انطلاقاً من نظرات خاطفة ومواقف متسعة تنتج عنها أحكام مغلوطة واستنتاجات مغلوطة يغالون في تأويل كل شيء مظهرين نفورهم مما لا تحتمله عقولهم التي تنظر بمنظار مادي محض.

١ - أنظر على سبيل المثال ص ٢٩٨ من دراسات محمدية و ص ١٤٠ من أصول الفقه المحمدي لشاخص.

٢ - رواه البخاري في صحيحه كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وفي كتاب الأدب باب من سمى بأسماء الأنبياء ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم.

٣ - دراسات محمدية ص ١٠٢

٤ - أضواء على السنة المحمدية ص ٣٨-٤٠

ومما يدخل في هذا السياق ردهم لبعض الأحاديث الصحيحة المتعلقة بالغيبيات وقد صح ثبوتها حسب قواعد أهل العلم وسلف الأمة المقتدى بهم ولا يجوز ردها لما تحتمله عقولنا.

ونبقى مع صحيح البخاري الذي تواردت عليه أقلام بعض المستغربين الذين عقدوا العزم على استهداف أصح كتاب بعد كتاب الله لكي يثثوا في النفوس الشك والبلبله وتوهين الثقة في المسلمات والبدايات التي يؤمن بها المسلمون، فقد حكم أحمد أمين بالوضع على حديث "لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منقوسة"، وهو الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه^(١)، وقد ظن مؤلف "فجر الإسلام" أن مراد النبي صلى الله عليه وسلم الإخبار بانتهاء الدنيا بعد مائة سنة حيث اقتصر على إيراد جزء الحديث فقط، وهو الجزء الذي أورده البخاري في كتاب العلم على طريقته في تقطيع الحديث في أبواب متعددة، لكن البخاري أورد الحديث كاملاً في كتاب مواقيت الصلاة كما سيأتي. ومن هنا حكم عليه بالوضع واتهم علماء الحديث بأنهم اهتموا بالإسناد ولم يلتفتوا إلى مضمون الحديث، يقول أحمد أمين: "ولكنهم عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقل أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه... حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث: (لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منقوسة)^(٢)."

إن الحديث الذي ذكره أحمد أمين هو جزء من الحديث الذي أخرجه البخاري في باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء من كتاب الصلاة وجاء فيه أن عبد الله بن عمر قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "أرايتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو "اليوم" على ظهر الأرض أحد"، فنص الحديث واضح في أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر صحابته في آخر حياته وجاء في رواية جابر -قبل وفاته بشهر- أن من كان منهم على ظهر الأرض حياً حين قال الرسول عليه السلام تلك المقالة لا يعمر أكثر من مائة سنة، ولم يفتن بعض الصحابة إلى تقييد الرسول عليه السلام بمن هو على ظهرها -اليوم- فظنوه على إطلاقه وأن الدنيا تنتهي بعد مائة سنة، فنبههم ابن عمر إلى القيد في لفظ الحديث وبين لهم المراد منه^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: "وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبي صلى الله عليه وسلم وأن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته ينخرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجوداً حال تلك المقالة وكذلك وقع

١ - أخرجه البخاري في صحيحه كتاب مواقيت الصلاة باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء وكذا في كتاب

العلم باب السمر في العلم.

٢ - فجر الإسلام ص ٢١٨.

٣ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٧٩.

٤ - منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عنتر ص ٤٧٠ ومنهج نقد المتن للدكتور صلاح الدين الأديبي ص ٢٠٧.

بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجوداً حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثلة، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتاً.

أما النووي فقد نبه إلى ما قد يلتبس على من لم يفهم الحديث جيداً فقال: "والمراد أن كل نفس منقوسة كانت الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل عمرها قبل ذلك أم لا، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة".

إن صاحب "فجر الإسلام" يريد من خلال حكمه على الحديث بالوضع أن يوهم قراءه بأنه اكتشف عواراً كبيراً في منهج المحدثين عندما ركزوا على نقد الإسناد الذي أفادهم بصحة الحديث لكن أغفلوا نقد المتن الذي يفهم من مضمونه أنه يتعارض مع العقل السليم الذي ينفي التنبؤ بمثل ما جاء في الحديث.

وهذا الحديث الذي عده كثير من العلماء والباحثين صورة أخرى من صور الإعجاز في السنة النبوية مما يعتقد المسلمون بأنه أمر طبيعي في حق خاتم الأنبياء عليه أفضل الصلاة والسلام يصبح حسب معايير النقد الحديثي الجديدة التي ارتأها أحمد أمين حديثاً مكذوباً لا يقبله العقل، إن أحمد أمين وغيره من المستغربين ممن أثر اتباع المناهج الاستشراقية المغرضة لم يكلّفوا أنفسهم عناء الاطلاع على جهود علماء الحديث في نقد المتن حيث كشفوا علامات الوضع في المتن التي من بينها فساد المعنى بأن يكون مخالفاً لبدهيات العقول من غير أن يمكن تأويله، وركاكة اللفظ أو أن يكون مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق أو داعياً إلى الشهوة والمفسدة أو مخالفاً للحس والمشاهدة أو أن يكون مخالفاً لقطعيات التاريخ وغير ذلك مما لا يقبله العقل السليم، وهذه العلامات مما يتدخل فيها العقل المسدد والسليم والذي لا يغشاه الهوى والتأويل الفاسد، أما مجاوزة الحد في استعمال العقل والاعتداد به على غير هدى أو بصيرة أو أساس من القواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة فإنه أمر يخرج صاحبه عن دائرة الاجتهاد والذي قد يصيب صاحبه شيئاً من الأجر مهما أخطأ، لكنه في مثل هذه الحالات التي يشتم منها رائحة الطعن والافتراء والسعي إلى زعزعة الثقة في المسلمات التي يجزم بها المسلمون والتهوين من القضايا التي تم الإجماع عليها فإن الأغراض غير العلمية تبدو واضحة جليلة خاصة عندما يكون الهدف هو التهوين من مكانة السنة النبوية في نفوس المسلمين والعمل على تضعيف الثقة في علماء الصحابة أمثال أبي هريرة رضي الله عنه في الحديث النبوي وابن عباس رضي الله عنهما في التفسير القرآني، فأبو هريرة رضي الله عنه مثلاً قد وجهت إليه سهام التجريح والتضعيف والطعن من طرف المستشرقين وعلى رأسهم جولدزيهر^(١).

إسقاط الواقع المعيش على معطيات السنة النبوية:

تفسير الوقائع والنصوص بالإسقاط أمر دأب المستشرقون على توظيفه في أبحاثهم، ونعني بالمنهج الإسقاطي إسقاط الواقع المعيش والمعارف الحديثة على الحوادث والوقائع والمعطيات التي تنضج بها نصوص القرآن والسنة النبوية، ويمكن الاستشهاد في هذا السياق بما ذكره الدكتور عبد الرحمن بدوي من أن "جولدزيهر كان ينهج في أبحاثه منهجاً استدلالياً لا استقرائياً فكان يقبل على النصوص وفي عقله جهاز من المقولات والصور الإجمالية يحاول

٢- لا تكاد تخلو دراسة من دراسات المستشرقين المعاصرين المهتمين بالسنة النبوية من الخوض في حياة أبي هريرة (ض) وبلغه من

الحفظ والتحديث، وهم بذلك واصلوا ما بدأه سلفهم جولدزيهر.

تطبيقها على هذه النصوص والتوفيق بينها وبين ما يوحي به ظاهر النص حتى يتلاءم وهذه الصور الإجمالية وحتى يدخل في نطاق تلك المقولات^(١).

وقد سار على هذا المنهج الاستشراقي بعض المستغربين الذين تأثروا بمنهج المستشرقين في دراسة السنة النبوية فنظروا إلى بعض الأحاديث النبوية انطلاقةً مما يعرفه الواقع الذي نعيشه من قضايا معتبرة أو عادات وأعراف مألوفة فيتم إسقاط ذلك على مضامين ومعطيات السنة النبوية دون أدنى مراعاة لمصدر الوحي الذي تستند إليه أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أو اعتبار لما يمكن أن يحمل عليه الكلام النبوي من مجاز وتمثيل.

ومن هذا القبيل ما ذهب إليه المستشار العشماوي من أن هناك أحاديث تنافي العقل وتحافي الذوق في صحيح البخاري لأنها تتعارض مع ما هو متعارف عليه في واقعنا المعاصر، واستشهد لذلك بحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: "كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد عند غروب الشمس فقال: يا أبا ذر أين تغرب الشمس؟ قلت الله ورسوله أعلم، قال، فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش فذلك قوله تعالى: {والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم} (سورة يس: ٣٨) وفي رواية: فإنها تستأذن في السجود فيؤذن لها وكأنها قيل لها: ارجعي من حيث شئت فتطلع من مغربها"^(٢).

علق المستشار العشماوي على الحديث قائلاً: "والعلوم حالياً في المعارف البشرية والعقل الإنساني وصميم العلوم أن الشمس لا تتحرك نحو المغرب ولكن الأرض تدور من الغرب إلى الشرق حول الشمس وأن الشمس لا تسجد، وإنما تشرق في أماكن أخرى (أمريكا ثم شرق آسيا ثم وسط آسيا) حتى تصل إلى منطقة الشرق الأوسط، ومؤدى ذلك أن التسليم بصحة الحديث يلغي كل المعارف العلمية والمفاهيم العقلية، وهو ما لا يدعو إليه الإسلام بل يأمر بضده"^(٣).

يبدو الرجل إذن معتداً بعقله وفهمه إلى أقصى الحدود، ولربما اعتقد -وهو ما يفهم من كلامه- أن علماء الحديث - المعاصرين منهم على وجه الخصوص - لم يفتنوا إلى هذا التعارض بين مضمون الحديث وما أفرزته المعارف العلمية والعقلية الحديثة إلى أن اكتشفه هو وبني عليه عدم صحة الحديث ضارباً عرض الحائط كل إمكانية أو احتمال لفهم الحديث من منظور غير المنظور المبني على استخدام العقل وتوظيفه بصورة غير سليمة.

لقد سبق أن بيّن العلماء مقصد الحديث والمراد منه فبينوا أن الكلام يحمل على أنه مجاز حيث "يصور خضوع الشمس لله في كل وقت تغرب فيه عن قوم وهي تغرب كل لحظة عن مكان من الأمكنة، هي إذ تخضع لله وتسجد له في كل وقت وتطيعه وتسير على القانون الذي وضعه رب العزة لها دون خروج على نظامه الذي قدره للكون جميعه {لا الشمس ينغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون} (سورة يس)، وشأنها

٣- المرجع السابق ص ٣١١.

١- صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء. ورواه أيضاً في كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه

إيمان. وانظر فتح الباري ١٩٥/٢

٢- حقيقة الحجاب وحجية الحديث ص ٩٢.

في هذا شأن المخلوقات جميعها في الطاعة والخضوع، وهو مصداق قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وظلالهم بالغدو والآصال﴾ (سورة الرعد: ١٥).

ومن الإعجاز النبوي في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: (وكأنها قيل لها ارجعي من حيث جئت) فلفظ "كأن" يوحي بأن المعنى ليس حسيّاً كما تصوره المستشار، وأسلوب الحديث هذا شائع في التعبيرات العربية^(١)، وهناك من العلماء من ذهب إلى أن السجود هنا حقيقي ولكنه سجود يليق بطبيعة الشمس وليس كمثّل سجود الآدمي لربه عز وجل^(٢).

خاتمة

نتائج وتوصيات

هكذا إذن يظهر لنا بوضوح عقم المناهج التي سار عليها جولدزيهر وشاخت ومن لف لفهما من المستغربين في دراسة السنة النبوية على نحو يعطي للعقل مداه البعيد مع اتباع الهوى وعدم الاعتراف بجهود علماء الحديث في وضع قواعد النقد وتأويل مختلف الحديث، وهي مناهج تعالج الأحاديث الصحيحة الثابتة ووقائع السنة النبوية الغيبية وفق منظور مادي وعقلي محض، ومن المعلوم أنه ليس من المتاح لفئات المستشرقين قدامى كانوا أو معاصرين التخلص من خلفياتهم الفكرية التي نسجت بيئات معينة وظروف خاصة ولا من رؤاهم المادية والتغريبية التي أملت لها في البحث والتحليل.

وبعد دراسة بعض تلك المناهج التي نرى أنها الأكثر توظيفاً واعتماداً من طرف جولدزيهر وشاخت من جهة ومن تأثر بهم من أبناء المسلمين من جهة أخرى يمكن الخلوّص إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يأتي:

النتائج:

١. إن بحث وتحليل الخطاب الاستشراقي وموقفه من السنة النبوية ليس بالأمر الهين لأنه يتشكل في أنساق كثيرة واتجاهات متعددة تنطلق من تصورات ورؤى خاطئة ناتجة عن سوء فهم أحيانا وسوء نية أحيانا أخرى كما تؤدي جميعها إلى نفس النتائج والأهداف مما كان له أثر واضح في إذكاء روح التعصب ضد السنة النبوية.
٢. إن الناظر المتأمل والفاحص في كتابات جولدزيهر وشاخت ومن لف لفهما من المستغربين يظهر له أنه لا يمكن الاعتداد بها ألبتة لأنها لا محالة محطمة للمسلمات التي يجزم بها المسلمون ومشككة في البدايات التي يؤمنون بها.
٣. إن تعمد الإساءة إلى الإسلام وتضليل القراء عن حقائقه يظل هو السبب الرئيس وراء العمل على التشويش على رسالة السنة النبوية وتشويه مضمونها ومعطياتها .
٤. هناك عجز واضح للمستشرقين وبعض المستغربين عن تمثّل عدد من المسائل الروحية العميقة المرتبطة بالغيبيات وقضايا الإعجاز في السنة النبوية.

٣- دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ، ص ٥٠ .

١- كتب السنة : دراسة توثيقية للدكتور رفعت فوزي ، ص ١١٥ .

٥. إن معظم المباحث والقضايا التي تعتمد المستشرقون ومن لف لفهم من المستغربين التضليل فيها هي مباحث وقضايا جاءت في صحيح البخاري مما يعني أن الهدف هو تحطيم الثقة في ثاني كتاب بعد كتاب الله عز وجل.
٦. الملاحظ أن دس جولدزيهر وشاغت يأتي ظاهراً أحياناً ، لكنه يتخفى أحياناً أخرى في تعبيرات شبه مؤدبة ومناهج ملتوية ، أما دس بعض المستغربين فيكون ظاهراً وواضحاً ، بل فيه أحياناً من الوقاحة والإسفاف ما لا يوجد عند المستشرقين.
٧. إن المستغربين المعاصرين الذين انساقوا وراء أفكار جولدزيهر وغيره يرددون آراء هؤلاء دون الالتفات إلى آراء وردود من ناقشواهم وانتقدوهم من علماء المسلمين.
٨. إن مجاوزة الحد في استعمال العقل في فهم السنة النبوية يأتي في دراسات هؤلاء وأولئك من المستشرقين والمستغربين عبارة عن رد الأحاديث الصحيحة بالهوى والتعالم وسوء الظن في علماء الحديث النبوي.

التوصيات:

- ١ - الدعوة إلى تدريس السنة وعلومها لطلاب الجامعات الإسلامية وغيرها مرتبطاً بالرد على شبهات المستشرقين والمستغربين وطعنهم منعا لحدوث التشويش والبلبل في عقول الناشئة من طلابنا.
- ٢ - اعتباراً للموقع الخطير الذي يحتله كل من جولدزيهر وشاغت في المنظومة الاستشراقية والتأثير الكبير لكتابتهما على الدراسات الإسلامية المفتحة على الاستشراق المعاصر .ينبغي التصدي لذلك من خلال إعداد ردود علمية واقعية ومحيطة بكل ما كتبه هذان المستشرقان حول السنة النبوية.
- ٣ - العمل على تصحيح صورة السنة النبوية في الموسوعات ودوائر المعارف الأجنبية من خلال تنبيه المشرفين عليها على الافتراءات والشبهات الواردة بأقلام كتاب موادها.
- ٤ - ينبغي التحذير باستمرار من خطورة التأثير بمناهج المستشرقين عموماً في دراسة السنة النبوية وعلومها وخاصة في صفوف طلاب الجامعات.
- ٥ - يجب رصد ومتابعة كل ما يكتب عن السنة النبوية في معادل الاستشراق الحديثة من أبحاث ودراسات بمختلف اللغات الأجنبية ثم القيام بالرد عليها وتعميم الفائدة بها.

المصادر والمراجع

- ١ -الإسرائيليات في الغزو الفكري للدكتورة عائشة عبد الرحمن نشرجامعة الدول العربية بالقاهرة١٩٧٢ .
- ٢ -أصول الفقه لجوزيف شاغت،ترجمة ابراهيم خورشيد واخرين.دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٨١
- ٣ -أضواء على السنة المحمدية لمجد محمود أبو رية ، طبعة دار المعارف بالقاهرة.
- ٤ -الإعجاز العلمي في السنة النبوية للدكتور زغلول النجار ، مطبعة نخضة مصر ٢٠٠١.
- ٥ -آليات المنهج الاستشراقي في الدراسات الإسلامية للدكتور حسن عزوزي طبعة فاس٢٠٠٧.
- ٦ -تأويل مختلف الحديث لابن قتبية، طبعة بيروت ١٩٧٢.

- ٧ - التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية للدكتور عبد الرحمن بدوي طبع دار القلم بيروت ط ٤/١٩٨٠.
- ٨ - ترتيب المدارك في أعلام مذهب مالك، طبع وزارة الأوقاف المغربية بالرباط ط ١-١٩٧٨
- ٩ - التمهيد لابن عبد البر ، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط ١٩٨٥.
- ١٠ - حقيقة الحجاب وحجية الحديث للمستشار سعيد العشماوي الطبعة الثانية، مديبولي ١٩٩٥.
- ١١ - دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الأولى ترجم منها الى حدود حرف العين (١٦ مجلدا) القاهرة ١٩٧٤.
- ١٢ - دراسات في الحديث النبوي للدكتور مصطفى الاعظمي - المكتب الإسلامي بيروت ١٩٨٠.
- ١٣ - دفاع عن السنة ضد مطاعن المستشرقين للدكتور محمد أبو شهبة ، القاهرة ، ط ١/١٩٨٩.
- ١٤ - دفاع عن العقيدة والشرعية ضد مطاعن المستشرقين للشيخ محمد الغزالي ، مطبعة نضمة مصر بالقاهرة ، ط ٢/١٩٧٧.
- ١٥ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي - المكتب الإسلامي بيروت ط ٣/١٩٨٢.
- ١٦ - سنن أبي داود ، تصحيح محمد محيي الدين ، نشر دار إحياء السنة النبوية .
- ١٧ - سنن الترمذي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ط ٢/١٩٧٤ دار الفكر ، مصر.
- ١٨ - سنن النسائي ، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ١٩ - صحيح البخاري ، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار إحياء التراث العربي.
- ٢٠ - صحيح مسلم ، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. طبعة دار إحياء التراث العربي.
- ٢١ - فتح الباري ، شرح صحيح البخاري لابن حجر ، طبع دار الفكر بيروت ط ١/١٩٩٣.
- ٢٢ - فخر الإسلام لاحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ط ٧/١٩٥٩.
- ٢٣ - كيف نتعامل مع السنة النبوية للدكتور يوسف القرضاوي دارالمعرفة بالدار البيضاء ١٩٩٠.
- ٢٤ - سنن الإمام احمد ، طبعة دار صادر بيروت.
- ٢٥ - المغني لابن قدامة مكتبة السنة بالقاهرة ١٩٨٩
- ٢٦ - منهج نقد المتن عند علماء الحديث للدكتور صلاح الدين الإدلي ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٣.
- ٢٧ - موسوعة المستشرقين للدكتور عبد الرحمن بدوي ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ٣/١٩٨٣.
- ٢٨ - نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي لعلي حسن عبد القادر ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الثانية ١٩٥٦.
- ٢٩ - نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين لنجم الدين عبد الرحمن خلق ، مكتبة الرشاد بالرباط، الطبعة الأولى ١٩٨٨.
- ٣٠ - Etudes Islamiques (Muhammedaniche Studien). Ignace Goldziher, traduction Léon Bercher.-Paris 1952.
- ٣١ - The Origins of Muhammedan Jurisprudence. oxford 1950.
- ٣٢ - Introduction au droit musulman -Joseph shacht.traduction paul kempf paris 1983.
- ٣٣ - The authenticity of traditions -Zafer Ishaq ansari.hamadarabad Islamicus n2 vol2 .

